المستندات التقنية الناشئة عن الآبار بالبشر

الأسس القانونية لشركة الضرائب وفق نظام الشركات السعودي

المسؤولية الدينية لإصابات الأشخاص

التضمنية في القصة الشرعية - دراسة في قصة سورة يوسف

الأسس القانونية لأعمال شركات المساهمة في القانون المدني

المهم والحامل في القلق الإسلامي والقانون المدنى - دراسة مقارنة

تقديم نماذج الإحصائيات النهائية لقسم الجغرافيا بكلية التربية جامعة عمران وفق تصنيف مارزانو وكيندال

The Contractual Liability Arising from Human Trafficking
Dr. Waleed Eid Muhammed Eddhahi

Impediments to the Implementation of Quality Assurance and Academic Accreditation System in Yemeni Universities
Dr. Abdurrahman Ash-sharjabi Dr. Sameerah Saleh Elmateri

Legal Underpinnings of Partnerships in Saudi Corporate System
Dr. Yusuf Ahmed Qasem Ezzechrani

Aligning Tweedie Porability Distribution Models with Age and Sex Structure Data of the Population in Yemen: An Empirical Study
Dr. Hasan Hasan Ali Abdulmalek

Civil Liability for Playground Injuries
Dr. Nadyah Abdulla’i Kadhem

Foreshadowing in Qur’an: A Study of Surah Yusuf (Joseph Chapter)
Dr. Ameen Abdullah Muhammed Hussein Elayzidi

Legal Grounds of the Dissolution of Joint Stock Companies in Yemeni Law
Dr. Hussein Ahmed Elghashami

Dowry and its Provisions in Islamic Jurisprudence and Yemeni Law: A Comparative Study
Dr. Hamoud Ahmed Muhammed Elfaqeh

Assessment of Final Exam Questions in Accordance with Marzano’s and Kendall’s Models of Educational Objectives at Geography Department, Faculty of Education, Amran University
Dr. Arif Mohammed Ali Elmansouri
مجلة جامعة الناصر

المجلة العلمية محكمة - نصف سنوية - تصدرها جامعة الناصر

السنة الثامنة - العدد السادس عشر - المجلد (1) - يوليو - ديسمبر 2020 م

الهيئة الإستشارية

أ.م.د. سلام عبود حسن - العراق
أ.د. جميل عبدالرب мувظي - اليمن
أ.د. صالح سالم عبد الله باحاج - اليمن
أ.د. حسن ناصر أحمد سرار - اليمن
أ.د. عبد الرحمن عبد الواحد الشجاعي - اليمن
أ.د. عبد الوهاب محمد الأغبري - اليمن
أ.د. علي أحمد يحيى القاعدي - اليمن
أ.د. محمد حسان محمد خاقو - اليمن
أ.د. يوسف محمد العواضي - ماليزيا
أ.د. سعيد منصور الثاني - اليمن
أ.د. أحمد شليمي السيد - مصر
أ.د. حمود محمد الفقي - اليمن
أ.د. مهى بنت راجح الراجحي - السعودية

رئيس التحرير

أ.د. عبد الله حسين طاهش

مدير التحرير

أ.م.د. محمد شوقى ناصر عبدالله

الهيئة التحرير

أ.م.د. إيمان عبد الله المهدي
د. محمد عبد الله سرحان الكهالي
د. فهد صالح على الخياط
د. ياسر أحمد عبد القهفي
د. قيس علي صالح النزيلي

رقم الإعداد في دار الكتب الوطنية - صنعاء (130) لسنة 2013 م

مجلة جامعة الناصر - مجلة علمية محكمة - تهدف إلى إنتاج الفرصة للباحثين لتنشر بحوثهم ونتائجهم العلمية

باللغتين العربية والإجليزية في مختلف العلوم الإنسانية والتطبيقية.
قواعد وشروط النشر والتحكيم

أولاً: قواعد النشر:
تقدم مجلة جامعة الناصر نشر الأبحاث والدراسات باللغتين العربية والإنجليزية في مختلف مجالات
العلم والمعرفة وفقاً للشروط الآتية:

- تسليم البحث:
  1. يجب أن يكون البحث قد علم واشتهر جزء منه أو كله في أي مجلة أخرى.
  2. يجب أن يكون البحث أصيلاً منهجياً في كتابة الأبحاث.
  3. اللغة البحث يجب أن تكون سليمة، ويكون البحث خالياً من الأخطاء.
  4. تجنّب التقلّل الحرفي من أبحاث سابقة مع مراعاة قواعد الإتقان.
  5. أن يحتوي البحث على ملخصين: أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية، ولم لا يزيد
 عن 300 كلمة للأبحاث الإنسانية و200 كلمة للأبحاث التطبيقية لكل ملخص.
  6. لا تزيد عدد صفحات البحث عن (40) صفحة للأبحاث الإنسانية أو (20) صفحة للأبحاث
 التطبيقية.

- تنسيق البحث وكتابته بحسب قالب المجلة بحيث يمكن تحميله من الموقع.
  7. يكتب البحث بحجم خط (16) عريضاً simplified Arabic (للعناوين الرئيسية,
و (14) عريضاً للعناوين الفرعية و(12) لبية النص أو ( Times New roman
للبحوث باللغة الإنجليزية بحجم (14) عريضاً للعناوين الرئيسية و (12 ) عريضاً للعناوين الفرعية و
(12 ) عادياً لبية النص، وتباعد مضاعف وهامش 2.5 سم من كل الجهات.
  8. رسالة تغطي موقعها من المحصول، ويمكن تحميلها من الموقع.
  9. تحميل البحث عبر موقع المجلة.
 10. الهوامش أسفل كل صفحة، وترقيم كل صفحة على حده، وحجم خط (9) Arabic
  11. مراجعة البحث لغويّاً ومطبّعاً قبل تسليمه للمجلة.
  12. مراجعة البحث لغويّاً ومطبّعاً قبل تسليمه للمجلة.

مجلة جامعة الناصر
السنة (8) العدد (16) المجلد(1) (يناير–يونيو ) 2020
تنسيق البحث:

أ- صفحة العنوان وتشمل عنوان البحث (مختصر ودقيق ومعبر عن مضمون البحث ولا يحتوي اختصاصات)، اسم أو أسماء الباحثين، عناوين الباحثين العلمية، عنوان المراسلة موضحا فيها اسم ومقر عمل وليمل وتلفون من سيتم مراسلته.

ب- الملخص: لا يزيد عن (300) كلمة للأبحاث في العلوم الإنسانية و(200) كلمة للأبحاث في العلوم التطبيقية، ولا يحتوي مراجع ويعبر عن مقدمة وطرق عمل البحث ونتائجه واستنتاجاته ويفتكر باللغتين: العربية والإنجليزية.

ت- كلمات مفتاحية: ما بين 4-6 كلمات مفتاحية.

ث- المقدمة تكون مبسطة عن الأعمال التي سبقت البحث وأهميتها للبحث مع كتابة مشكلة البحث وأهميته وأهدافه في نهاية.

ج- طرق العمل: اتباع طرق عمل واضحة.

ح- النتائج: تحدد بوضوح وترقم الأشكال والصور بحسب ظهورها في المتن على أن تكون الصور بجودة لا تزيد عن 600*800 بكسل غير ملونة وبصيغة JPG ويجب أن تظهر لفظ سلف الصورة وحجم خط 11، أما الجداول فتكون محددة بخط واحد ومرقمة بحسب الظهور في المتن ويفتكر عنوان الجدول أعلى الجدول بخط 12 عريضاً بحسب ورودها في المتن:

خ- المناقشة

د- الاستنتاجات

ذ- الشكر إن وجد

ر- المراجع: بأرقام بين قوسين في المتن (1) وفي نهاية البحث تكتب كما يلي:

1. إذا كان المرجع بحثاً في دورية: اسم الباحث (الباحثين) بدءاً باسم العائلة، (سنة النشر)، "عنوان البحث"، اسم الدورية: رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات.


قواعد وشروط النشر والتحكيم


6- وقائع المؤتمر، اسم الباحث (الباحثين) بدأها باسم العائلة، عنوان البحث، اسم المؤتمّر، رقم المجلّد، أرقام الصفحات، سنة النشر.


إجراءات النشر:

1. بعد استلام البحث ورسوم التحكيم سيعرض البحث على مدير التحرير ومن ثم يتم عرضه على اللجنة الاستشارية المخصصة للموافقة المبدئية من عدمها ثم سيُرسل للمحكمين الخارجيين.

2. بناءً على قرار المحكمين سيقوم رئيس البحث بقبول البحث دون تعديلات أو مع تعديلات بسيطة أو تعديلات جوهرية أو لا يقبل البحث وستتم الموافقة الباحث (الباحثين) بنتائجها عن طريق الأيميل.

3. ستعود النسخة المعدلة مرة أخرى إلى المحكّم لإقرّرها ومن ثم نشرها في أقرب عدد ممكن.

4. أبحاث مجلة جامعة الناصر يمكن استعراضها مجاناً من موقع المجلة، جامعة الناصر المجلة العلمية المحكّمة على الرابط التالي (www.al-edu.com) وبالتالي سيتحصل الباحثون على نسخ ورقية وإلكترونية من أبحاثهم.
قواعد وشروط النشر والتحكيم

5. النسخ المطبوعة من المجلة مع المستندات يتم بشأنها التواصل مع مدير التحرير.

6. ترسل البحوث والمراسلات إلى مجلة جامعة الناصر على الرابط الآتي:
   www.al-edu.com
   journal@al-edu.com

المجلة العلمية المحكمة. البريد الإلكتروني للمجلة:
هاتف: (073) 536307 536310

( m5sh5n55@gmail.com )

ثانياً: رسوم التحكيم والنشر في المجلة:

تفرض المجلة مقابل نشر البحوث والتحكيم الرسوم الآتية:

- البحوث المرسلة من داخل الجمهورية اليمنية (15000) درهم وخمسة عشر ألف ريال.
- البحوث المرسلة من خارج الجمهورية اليمنية ($150) مائة وخمسة وخمسون دولاراً أمريكياً.
- هذه الرسوم غير قابلة للإرجاع سواء تم قبول البحث للنشر أم لم يتم النشر.
- أعضاء هيئة التدريس والباحثون بجامعة الناصر معفون من تسديد الرسوم.

ثالثاً: نظام الاشتراك السنوي في المجلة على النحو الآتي:

- للأفراد من داخل اليمن مبلغ وقدره (3000) ثلاثة آلاف ريال.
- للأفراد من خارج اليمن مائتا دولاراً أمريكياً (100 $).
- للمؤسسات من داخل اليمن مبلغ وقدره (10000) عشرة آلاف ريال.
- للمؤسسات من خارج اليمن مائتا دولاراً أمريكياً (200 $).

ملحوظة:

البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن توجه المجلة وإنما تعبر عن آراء أصحابها

رقم الإصدار (630 ) ( 28 / 10 / 2013م ) ( الهيئة العامة للكتاب والنشر والتوزيع - دار الكتب - صنعاء )

جميع حقوق الطبع محفوظة للمجلة)
<table>
<thead>
<tr>
<th>الصفحة</th>
<th>الباحث</th>
<th>الموضوع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>38 – 11</td>
<td>د. وليد عبد محمد الظفيري</td>
<td>المسئولية العقدية الناشئة عن الاعلان بالنشر</td>
</tr>
<tr>
<td>68 – 39</td>
<td>أ.م. د. عبد الرحمن الشرجي</td>
<td>معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة والاستماعي والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية</td>
</tr>
<tr>
<td>106 – 69</td>
<td>أ.م.د. يسوف أحمد القاسم الزهراني</td>
<td>الأسهم القانونية لشركة التضامن وفق نظام الشركات السعودي</td>
</tr>
<tr>
<td>130 – 107</td>
<td>د. حسن حسن عبد الملك</td>
<td>توقع تدفق توزيعات مع بيانات التركيب العلوي والنوعي للسكان في اليمن - دراسة تطبيقية</td>
</tr>
<tr>
<td>172 – 131</td>
<td>نادية عبدالعال كاظم</td>
<td>المسؤولية المدنية لإصابات الملاعب</td>
</tr>
<tr>
<td>173 – 202</td>
<td>أ.م.د. أمين عبد الله محمد حسين الراضي</td>
<td>الاستثمار في القصة القرآنية دراسة في قصة سورة يوسف</td>
</tr>
<tr>
<td>232 – 203</td>
<td>د. حسن أحمد الفاضلي</td>
<td>الأسباب القانونية لتحركات الشركات المساهمة في قانون الشركات اليمني رقم 28 لسنة 2004</td>
</tr>
<tr>
<td>256 – 233</td>
<td>أ.م.د. حمود أحمد عبيد الغفيلي</td>
<td>المهر وأحكامه في الفقه الإسلامي والقانون اليمني - دراسة مقارنة</td>
</tr>
<tr>
<td>292 – 257</td>
<td>د. عرفاح محمد المنصوري</td>
<td>تقييم أسئلة الانحاتات النهائية لقسم الجغرافيا بكلية التربية جامعة عمران</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم الناس الخير نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

استمرارًا لممارسة العطاء الباحثي والمعرفي، يسعدنا ويسعدنا في هيئة تحرير مجلة جامعة الناصر أن نقدم لزملائنا وقرائتنا الكرام جمهور المجلة: العدد (16) المجلد (1) يوليو- ديسمبر 2020 م.

وقد تضمن العدد (9) أبحاث، وجميعها أبحاث ذات قيمة عالية في مجالات علمية مختلفة وهي من قبل بحثيين يتنمو لجامعات يمنية وعربية عريقة.

كما تقدم إدارة تحرير المجلة هذا العدد لباحثيها وقرائها الأعزاء، يثوبها الجديدة، وشروطها المحدثة، فإنها تقتضي بالشكر والتقدير لكل من أسهم في إخراج هذا العدد إلى حيز الوجود، وتأكد المجلة مجدًا للمشاركين الأفاضل التزامهم الدقيق باتباع المنهجية العلمية السليمة والسرية التامة في تحكيم ونشر الأبحاث المقدمة إلى المجلة.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لصاحب الفضل العظيم على توقيته وعونه لنا رينا تبارك وتعالى، كما نسأله أن يوفقنا دائما في خدمة البحث العلمي وتمييزه ووصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

رئيس الجامعة
أ.د. عبدالله حسين طاهش
رئيس التحرير
الافتتاحية
الملخص

هدف البحث إلى تحديد معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية، وتحقيق هذا الهدف عمل الباحثان على تحليل الدراسات والأدبيات المتعلقة بالاعتماد الأكاديمي، وكذا تحليل وتصنيف تقارير مجلس الاعتماد الأكاديمي، للخروج بأهد المعوقات، وتم تبويبها تحت أربعة عناوين رئيسية هي: معوقات قيادية منها ضعف كفاءة الإداريين، وكذلك بعض القيادة الأكاديمية، وهيمنة القطاع الإداري على القطاع الأكاديمي، الخوف من التغيير، وعدم القدرة على اتخاذ القرارات، معوقات تنظيمية منها: تقدم الهياكل الإدارية، وتشتت بين وقفة تنظيمية يصعب الانفصال منها، الاعتماد على المركزية، وإضعاف دور مجموعات العمل والمجالس، وضعف الثقافة في إعداد هيئة التدريس، معوقات تعليمية وعلمية منها: التعليم المعتمد على التثقيف، والاستثمار، بدلاً من التحليل، والاستنتاج، والإبتكار، وضعف إدراك مفهوم (التعلم مدى الحياة) والطبع التقليدي لأساليب التدريس، ومعوقات البحث العلمي، وخدمة المجتمع ومنها: انحصر البحث العلمي بغرض الترقية، والتأليف لغرز الكسب المالي، وضعف الدعم المالي المقدم للأبحاث العلمية، وزيادة الدعم التدريسي على حساب البحث العلمي، وفي نهاية البحث، قد الباحثان مجموعة من التوصيات والخطوات العملية لمعالجة وتفادي المعوقات.

كلمات مفتاحية:
معوقات - نظام ضمان الجودة - الاعتماد الأكاديمي
Impediments to the Implementation of Quality Assurance and Academic Accreditation System in Yemeni Universities

1. Dr. Abdurrahman Ash-sharjabi, Associate Professor of Education Management and Planning, Faculty of Education, Sana’a University
2. Dr. Sameerah Saleh Elmateri, A Quality Consultant and Expert, Ministry of Education

Abstract:

This research aims to identify obstacles that hinder the implementation of the quality assurance system and academic accreditation in Yemeni universities. To achieve this goal, the researchers conducted an analysis for several previous studies and literature reviews related to academic accreditation. Moreover, they analyzed and classified reports of the Academic Accreditation Council in order to infer main obstacles, which eventually have been classified into four main headings as following:

1) Leadership Obstacles: They include obstacles such as poor competence of administrative staff, academic officials, dominance of the administrative sector over the academic sector, fear of change, and Inability to make decisions.

2) Organizational obstacles: They include obstacles such as old administrative organizational structure, adherence to organizational values and culture that is difficult to disengage, High centralization, weak role of work group, academic councils, and weak confidence in teaching staff.

3) Educational obstacles: They include obstacles such as teaching through indoctrination and induction rather than deduction, innovation and the limited understanding about Lifelong learning, as well as, traditional method of teaching.

4) Obstacles of scientific research and community service: They include obstacles such as conducting scientific researches for promotion purposes, and Authoring for profit, and insufficient funds allocated for scientific research, increasing teaching loads at the expense of scientific research. In conclusion, the researchers suggested several recommendations as well as practical steps to address and tackle these obstacles.

Keywords:
Obstacles– Quality assurance system – Academic accreditation.
مقدمة:

نتيجة استمرار الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، زادت الكثافة الطلابية بالجامعات وصاحب ذلك أوجه قصور تجبر على عدم قدرة الجامعات على تحقيق الجودة عند تقديم خدماتها للمستفيدين، ومن أهم مظاهر غياب مؤشرات الجودة عدم تناسب أعداد هيئة التدريس مع أعداد الطلبة، وضعف مستوى الرضا عند الطلبة، وأولياء الأمور، وأصحاب الأعمال، والكثير من المشكلات التي تم الاستجابة لها وحلها بتوجه الجامعات لتجييد مدخلاتها، وعملياتها، لضمان جودة مخرجاتها، وظهور اهتمام من الجامعات الحكومية، والأهلية بالبحث عن مؤشرات الجودة في محاولة جادة لتطبيقاتها والالتزام بها أسوة بالجامعات العربية، والدولية، التي راعت معايير ومؤشرات الجودة منذ العقد الماضي، ليبن تلك عملية تقييم لمدى توفر تلك المعايير، والمؤشرات، ليظهر ضرورة وجود نظام يدعم التقييم ويضمن توفر الجودة في الجامعة، وهو نظام ضمان الجودة والاعتماد.

ومن هذا المنطلق تأسس مدخل ضمان الجودة في التعليم العالي بعد انعقاد المؤتمر الدولي لضمان الجودة في التعليم الجامعي بمونتريال عام 1993م، حيث ترتبت على نتائج وتوصيات هذا المؤتمر إنشاء مراكز دولية لضمان الجودة، والتحقيق في بعض الجامعات الأوروبية (عشيقة، 1999، 650).

والتقييم والاعتماد هو الجزء المكمل الذي يتوج تطوير أنظمة جودة التعليم بمؤسسات التعليم، وفي حالة اعترافه بأنها تم تطويرها عملية طبقاً للمعايير المرجعية المنقولة عليها، أي أن انشاء نظام الاعتماد هو الجزء التكميلي لإنشاء وتطبيق أنظمة تعليم عالم طبقاً للمعايير الجودية، وليس بديلاً عنه (البيلاوي، 2009، 215).

ويعد وضع وتطوير نظام الجودة مهمة كبرى لكل دولة، لأنها بحاجة إلى تقييم أهداف التعليم، ودعم الفرص التي تؤكد على تحسين الأداء، والتحصيل الاكاديمي للطلبة، وطرق عملية التعليم واستراتيجيتها، وتطبيق أساليب التقييم المرتبطة بسياسات التعليم، والتركيز على التعليم وجعل كل القرارات، والطرق قابلة للتطبيق في ظروف التعليم المختلفة، بحيث تتضمن مجالات متنوعة من التعليم ودرجات متنوعة من الإنجاز، والدافعة (عبدالعزيز، وحسين، 2005، 456).
ونتيجة إدراك الحكومة اليمنية أوجه القصور الحادة في نظام التعليم قامت بوضع استراتيجية وطنية
بغرض تطوير التعليم العالي، والتصدي للتحديات التي يواجهها هذا القطاع، وتم اعتمادها في عام
2006، كما تم إعداد خطة للأنشطة تركز على تحسين الجودة، ونظام الإدارة العامة، وتنوع المؤسسات
والبرامج، وتوفير الموارد المالية (البنك الدولي، 2010).

والجامعة اليمنية بتجربتها الحديثة العيد بالجودة تواجه مجموعة من الصعوبات والمعوقات التي تحد
من قدرتها على تطبيق معايير الاعتماد، ومؤشراتها، وهو ما سيتهم هذا البحث بدراسة من خلال تحليل
مجموعة من الدراسات، والتقارير المتتوفرة في اليمن والدول العربية في هذا الجانب، والذي تطوقت إليه
بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، واقتراح بعض التوصيات التي من الممكن أن تساعد في الحد من هذه
المشكلة.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

أكدت الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي على أن التعليم العالي يعاني من ضعف في المردود
التعليمي مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، والفكرية، والسياسية، وذلك بسبب نقص
تاسب مخرجات التعليم العالي مع حجم وكلفة المدخلات، على الرغم من أن الميزانية المخصصة للتعليم
العالي في اليمن هي أفضل بكثير من بعض الدول العربية - قياسًا لإجمالي الناتج القومي- والتي تشابه
اليمن في الظروف الاقتصادية، ويُعد هذا هداً للموارد لأن الناتج هو مستوى متكن من المخرجات، ومن
هذا تظهر أهمية محاولة تحسين جودة مؤسسات التعليم العالي، وضمان جودتها وصولًا لاعتمادها
ا kadimًا وتحقيق ذلك لا بد من دراسة أمكانيات تنفيذ ذلك وما المعوقات التي من الممكن أن تحد من
فعليته، وبناء عليه يمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال الآتي:

ما معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية؟

أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق هدف رئيس هو:

"تحديد معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية"، ويمكن
تحقيق هذا الهدف العام من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:
معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي

- تحديد معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي من خلال أدبيات الاعتماد الأكاديمي، ودراسات سابقة، وتصور مجلس الاعتماد الأكاديمي اليمني.

- اقتراح مجموعة من التوصيات العملية التي تساعد الجامعات لتعمل مع معوقات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية هذا البحث من أهمية موضوع الاعتماد الأكاديمي، وأثره في ضمان جودة الجامعات اليمنية الحكومية منها والأهلية، وفي ظل تزايد الطلبه الاجتماعي على التعليم الجامعي، وشدة المنافسة في القطاع الخاص يظهر التساؤل في أوساط المجتمع: أي منهما هو الأفضل؟ والذي يضمن مستقبلاً أفضل لسوق العمل.

من هنا تظهر أهمية تحديد معايير جودة تؤكد أو تنفي وجودها مدى المعوقات والصعوبات التي تحد من تحقيقها. ويوضح لصانع القرار أن كمن مكن الخلل والقصور وكيف يمكن معالجته، عبر إجراء التحسينات اللازمة التي تقلص وتحدد أثر المعوقات التي سيطر على البحث الحالي بإيضاحها.

كما تظهر أهمية هذا البحث في كونه يسد اهتمام شرائح من المجتمع، في الأبحاث العلمية التي ناقشت معوقات الاعتماد الأكاديمي، ومجلة الابحاث في هذا الموضوع قليلاً جداً - بحسب علم الباحثين - ولا تحقق الأثراء المعرفي والتطويري الذي يعتقد الباحثان من خلال عملهما وتجربيتهم في هذا المجال، الحاجة الماسة له، لذلك اختيار هذا البحث ليعالج جزءاً من هذا القصور.

منهج البحث وإجراءاته:

أنتهج الباحثان أحد أساليب البحث النوعي وهو أسلوب تحليل المحتوى لمجموعة من الدراسات العربية والعملية، التي تناولت نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وكذلك التقارير الرسمية الصادرة عن مجلس الاعتماد الأكاديمي لتقييم جامعات، وكليات، وبرامج التعليم العالي اليمني، وهو المنهج الأكثر مناسبة لموضوع الدراسة، نظراً لوجود وثائق (تقارير) وأدبيات (دراسات) تفي بغرض الدراسة وتحقيق أهدافها.
ويعود (أبو زينة واخرون, 2007, 26) على أن الوثائق في هذا النمط من البحث النوعي تعد مصدرًا أساسيًا للبيانات التي سيتم جمعها ومن ثم تحليلها، وتم تحليل المحتوى تحليلًا تفسريًا يعلم على وصف الظاهرة من خلال ملاحظة مستوى توفرها وتكارها، أو الحدث ومراعاة عوامله الأساسية، وأسبابها، وكل ما يُمكن من فهم الظاهرة (عيدات وأبو السميد, 2002, 217) في الأطر الذي يسعى الباحث لتعريفه وهو معلومات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

حدود البحث:

حدود موضوعية: يقتصر البحث الحالي على دراسة معلومات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمية في الجامعات اليمنية من خلال مراجعة التقارير والدراسات السابقة ذات العلاقة.


مصطلحات البحث:

ضمان الجودة: برى مروزيك واخرون (Mrozek et al, 2003, 309) أن ضمان الجودة تشير إلى كل الأنشطة التي تحتاجها المؤسسات التعليمية لتمكين الخدمات التعليمية الفعالة للطلبة أثناء العملية التعليمية الأساسية، ودوره حياة الخريج الكاملة، وذلك من خلال توفير المعرفة والمهارات اللازمة لتطوير قدرات وكفاءات الطلاب، وزيادة كفاءة العملية التعليمية، عن طريق زيادة النزاع الأفراد العاملين ومشاركتهم في تحقيق الجودة (المليجي, 2011, 162). وهي عملية تهدف لتحقيق منجودة المؤسسة التعليمية ومدى تلبيتها لتوافقات المستفيد من الخدمة التعليمية، ومن ناحية أخرى فضمن الجودة تعني "بالغذية الأمامية" بدلاً من التغذية الراجعة، أي تصميم العملية والنظم بحيث يمكن التنكرون بالمشكلات المحتملة ومنع حدوثها، مثل تخطيط مقرر دراسي- بما في ذلك تحديد أهدافه ومحتموار- وتعيين هيئة التدريس، والموارد، ووسائل التدريس، والنواتج المتوقعة- لضمان أن جميع الطلبة يحققون بقدر الإمكان أهداف المقرر- أي التوفيق بين الأهداف والعمليات والنتائج معًا

(بريدي, وجلانتر، وأيفاسيس, 2006, 19).
الاعتماد الأكاديمي: المعنى اللغوي للاعتماد يعني الاستناد، واعتماد اعتقادًا: اتّكأ على شخص، أو
شيء. ويرى (المصطلح العربي الوسيط، 1986)، أن الاعتماد الصحيحة: أي قيّل ووافق على تنفيذه.
أما الاعتماد أصلًا فإنّه: "الاعتراف أو القبول بالمستوى العلمي لمؤسسة ما، والاعتراف بها من
قبل هيئة خارجية فالمصطلح (Accreditation)، ومنها) (Accreditation (اعتماد) تعني الاعتراف بالمؤسسة والشهادة لها باستيفاء الشروط المطلوبة،
والاعتماد (Accreditation) واستخدمت وكالات الاعتماد في أمريكا تعريفين للاعتماد، الأول بأنه "عملية الاعتراف بالمؤسسة
التعليمية، أو برامج الأداء، والتكامل، والجودة التي تؤثر النتائج لدى المجتمع التعليمي وكافة الناس".
والثاني هو "الاعتماد عملية تقييم البرامج التعليمية بهدف تحقيق مستوى عاد من الأداء (خليج، 2011،
188)، في ظل معايير الجودة التي وضعتها بعض الهيئات الخارجية مثل الحكومة ومؤسسات ولجان
الاعتماد والوزارة، وله شهادة لمؤسسة بأنها حققت معايير الجودة المعلنة.
كما يُنظر إليه بأنه صيغة أو شهادة للمؤسسة التعليمية بأنها استوفت المعايير على المستوى الإقليمي
والدولي، وهو يرتبط بمنح الترخيص والذي يمثل آلية لضمان الجودة. فالاعتماد لا يُطلب لذاته ولكن
بهدف ضمان توفير شروط الجودة والنجاح في مدخلات وعمليات ومخرجات المؤسسة التعليمية
(بيلاوي، 2008، 30).

الأطر النظري: يصف البعض عقد التسعينيات بأنه "عقد الجودة أسوة بما عرّف عن الثمانينيات بأنه عقد
فاعلية الأداء" (طفيه، وآخرون، 2006، 34).
ولى كولر (Kohler) أنه يشمل مجموعة من الإجراءات الخاصة بتنقيم الجودة التي تهدف إلى
الاعتماد بالبرامج الدراسية واستحسانها من قبل هيئة مستقلة تضم مجموعة من الخبراء (المليجي،
2011، 221).
وتشمل مرحلة ضمان الجودة أهم المراحل في مسيرة حياة الجودة، وهي من أهم المصلحات التي
ارتبطت بالاعتماد الأكاديمي، ولكن تحقق الجودة في الخدمة التي تقدمها المؤسسة التعليمية لا بد أن تُتخذ
إجراءات متعددة تضم اتصال الخدمة بالجودة، وهذه الإجراءات الهادفة لتحقيق الجودة تسمى ضمان
الجودة (Quality Assurance).
الجودة مهمة كونها الطريقة التي تُعرف بها عبارة عن خاصية (Characteristic)، تمتلكها الخدمة بكمية قد تقل أو تزداد، إما ضمان الجودة فهي عملية (Process) موجهة نحو الحصول على هذه الخصائص، وهذه العملية تشمل كل الإجراءات المخططة والمنظمة التي من شأنها جعل الإنتاج كبيرًا في أن الخدمة التعليمية تستمتع من متطلبات محددة، ومواصفات موضوعة مسبقاً (مجد والزيادات، 2008، 43). ويشير ضمان الجودة إلى عملية تقييم المؤسسة التعليمية أو البرنامج، ومن ثم تحليل نقاط القوة والضعف، وإعطاء التوصيات بشأن جودتها بما في ذلك وضع استراتيجية محددة لضمان الجودة والتقويم في هذه الحالة يكون له بعد داخلي (طالب ذاتي) وخارجي - يتم بواسطة خبراء من الخارج، ونظراء لهم من الداخل - والتوصيات تعكس أهداف هذا التقويم الذي يهدف إلى التحسين المستمر (Daniel, 2000).

ويذهب فرمان (Freeman)، إلى أنهدف من ضمان الجودة في المؤسسة التعليمية هو التحسين المستمر الذي يتشكل المدخل الوقائي، الذي يعني توقيع احتمالات الأخطاء والقضايا عليها قبل حدوثها، ومن ثم يقل الفوائد ويتوفر المال لأنها تُعنى بتفعيل العمل بشكل صحيح من المرة الأولى (التفاوي، 2008، 61) ويدعو أن اختلاف بين مصطلح ضمان الجودة (Quality Assurance)، ومصطلح ضبط الجودة (Quality Control)، ويستعمل المصطلحان كمترادفين رغم أن هناك فرقاً كبيراً بينهما (مجد والزيادات، 2008، 45)، فيقال أن ضبط الجودة عملية بعدة بالنسبة للخدمة - أي تأتي بعدها هدفها اتخاذ إجراء معين بالنسبة للخدمة التعليمية التي تتبع بعد الفحص والتحقق إنها ليست بالمستوى المطلوب، وقد يكون الإجراء رفض الخدمة أو التخلص منها، وقد يتيح ذلك إجراءات لمعرفة أسباب الفشل، ونصوصات للتصحيح، بينما ضمان الجودة عملية قبلية تتخذ قبل تقديم الخدمة، هدفها إكساب الخدمة نوعية محددة مسبقًا، فعملية ضبط الجودة لأنقذ الفشل وإنما تشير إليه، والذي يمنعه هو عملية ضمان الجودة.

ضبط الجودة هو وسيلة للكشف عن العيوب، أما ضمان الجودة فهي وسيلة لمنع حدوث العيوب (اللبيط والخليط، 2004، 117). وعمليًا يجب أن ترافق الامتياز وتتلازماً، وتتبع إحداهما الأخرى، بحيث نبدأ بضمان الجودة لتحقيق مواصفات الخدمة، ونلتقيها ضبط الجودة لتؤكد من مواصفات الخدمة
مواقع تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي

د. عبد الرحمن الشرجي

وإصلاح الأخطاء وتعديل المسار للخدمة إن كان فيها خلل لتصبح أكثر اتفاقًا مع المواصفات المرسومة والمحددة من قبل نظام ضمان الجودة، ويُعد الاعتماد وسيلة من وسائل ضمان الجودة - أن لم يكن وسيلةه الوحيدة - باعتباره عملية تخطيط تحقيق الجودة إلى كونه يمثل نوعًا من التقييم المؤسسي الشامل والموجه للمؤسسات التعليمية، ويمكن أن ينظر إليه على أنه نوع من المراجعة الشاملة والتقييم المستمر (المعرفة، 2010، 18)، الذي يؤكد أن الالتزام بمعايير الجودة في حدها الأدنى لتكون الخدمة التعليمية مقبولة، أو الحكم بالجودة في حدها الأعلى تكون الخدمة التعليمية متميزة، ضمان الجودة نظام يتضمن سياسات وإجراءات للتأكد من الوفاء بمتطلبات الجودة التي تتضمنها المعايير، والتي تضمن هياجات الاعتماد، ويتم قياس وتقييم الأداء إزاء المعايير الموضوعة تحت مظلة الجودة، فالاعتماد يضمن جودة العملية وجودة مخرجاتها، واستمرارية تطورها.

ويؤكد (عبد الهادي، 2005، 25) على أن ضمان الجودة يتضمن ما يلي:

1- وضوح مهمة المؤسسة وأهدافها وأن تكون معروفة للجميع.
2- خضم الأنظمة التي يتم العمل من خلالها لتفكير جيد، وكذلك سهولة فهمها وإبلاغها لكل فرد في المؤسسة.
3- مسؤولية كل شخص عن عمله ووضوح هذه المسؤولية في كل وقت.
4- مفهوم المؤسسة للجودة محدد تماماً ومدعوم بالمستندات.
5- هناك أنظمة للتأكد من أن كل شيء في المؤسسة يعمل وفقًا لخططة.
6- عندما تسوء الأمور فهناك طرق متفق عليها لإعادة تلك الأمور إلى نصابها الصحيح.

أما الاعتماد (Accreditation) فهو عملية أو إجراء يضمن للمؤسسة التعليمية اعترافاً صريحاً من جهة مختصبة بالتعليم، ويتبع هذا عندما تحصل برامج المؤسسة معايير محددة تؤهله لتنيل نتائج المجتمع التربوي والمحلي، وبدأ هذه العملية بقياس المدرسة تطوعياً بتحقيق ذاتها، ويشكل هذا التقييم الأساس لأي مراجعة لبرامج المدرسة ينظر فيها (وفي مؤشرات أخرى) فريق عمل يتأتي من خارج المؤسسة (العمر، 2007، 45).
كان أول ظهور للاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة تعدد وتفاوت المؤسسات التعليمية وعدم وجود نظام معابرة مركزي، وذلك عام 1871 بمبادرة من مجموعة من أعضا هيئة التدريس بجامعة ميشيغان (Michigan University)، حيث قاموا بزيارة لمؤسسات التعليم الثانوي بالولاية بهدف التأكد من أنها على قدر من الكفاءة والتميز الذي يسمح بقبول خريجيها في الجامعة دون الخضوع لاختبارات قبول. ثم قام المسؤولون عن المؤسسات التعليمية الثانوية في ولاية نيو انجلناد (England)، وأقاليم أخرى بالشروع في تنظيم هيئات إقليمية للاعتماد وذلك بهدف التغلب على مشاكل المعايير والقبول (المعرفة، 2010، 24).

ورزعت أول مؤسسة في مجال الاعتماد عام 1885م وعرفت باسم جماعة نيو انجلناد للكليات والتي تأسست عام 1891م، وأعلنت أنها تهدف ل装备制造 وتسريع الترقب والتحفيز والتحسن في الاعتماد والتعليم الثانوي والتعليم العالي، وتهدف إلى تحقيق الأهداف التعليمية والتدريبية والبحثية والتعليمية.

وقت الاعتماد: يلتقى الاعتماد الأكاديمي مع ذلك الوجه الجميل في قلوب كثير من الأكاديميين الذين يسعون إلى الرقي بمؤسساتهم الأكاديمية نحو الأفضل باستمرار، كما يلتقي ذلك بالأمل العظيم لدى كثير من الأكاديميين والسادة الذين يأملون ما في وسعهم للرقي بأوطانهم ودفع عجلة التنمية إلى الأمام لتعزيز مواقع دولهم التنافسية بين الدول في عالم يقسم بالتنافسية الشديدة (الحكيم، 2012، 45)، كما أن تبني الاعتماد يحقق فوائد عديدة ذكرها (خليل، 2011، 234)، و (حسين، 2005، 22) منها:
- تسهيل العمل ووفق منظومة فعالة توفر الرضا لجميع العاملين في المؤسسة التعليمية.
- تأمين النمو المهني والأكاديمي للعاملين في المؤسسة التربوية.
- إشاعة القيم الإيجابية ونبذ الاتجاهات السلبية في المؤسسة التعليمية.
- إلغاء الحاجة إلى التقويم لأداء المؤسسة التعليمية، فالاعتماد يوفر الوقت والمجهود والمال الذي ينفق من حين لآخر للتنرف على مدى تحقيق الأهداف التعليمية.

وقد أظهرت الاعتماد أن الهدف الأساسي من الاعتماد هو تحقيق الأهداف التعليمية في المؤسسة التعليمية، وذلك من خلال توفير الرضا للعاملين في المؤسسة التربوية، وتعزيز القيم الإيجابية في المؤسسة التعليمية، وإلغاء الحاجة إلى التقييم لأداء المؤسسة التعليمية، ورفع مستوى التعليم في المؤسسة التعليمية.
موقعة تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي

- اكتساب الطلبة للمعرفة والمهارات والقيم المطلوبة لتحقيق جودة البرامج والمقررات الدراسية.
- رفع دافعي العمل والإنجاز لدى المعلمين وزيادة دافعي الطالب للتعلم.
- وضوح مبدأ المساحة والمحاسبة الذاتية والتجمعية في عمل المؤسسة التعليمية.
- زيادة التعاون والتفاعل الاجتماعي بين المعلمين في المؤسسة التعليمية.
- ويؤكد هامالانياين (Hamalainan) أن الاعتماد يؤدي إلى المزايا الآتية:

- يضمن معايير الجودة الأساسية التي تم الاتفاق عليها، وهو ما يضمن الاعتراف الدولي والعالمي.

يجعل ترتيبات ضمان الجودة أكثر استقلالية من خلال التركيز على معايير حكم خارجية ومطلقة ينتج عنها تقارير واضحة.

- يسمح بوضع معايير ومقاييس عالمية للمؤسسة.
- يسهل عملية ربط تقارير الجودة بالتشريعات الأخرى مثل التمويل والمساعدات المالية للطلاب والاعتراف بالمؤسسات والبرامج الأكاديمية والكفاءات اللازمة للخروج للمهنة.
- يضع معايير وترتيبات ضمان الجودة لإشهارها على الطلاب والرأي العام.

ويمكن القول أن الاعتماد يحقق مزايا فوائد كثيرة أهمها على الإطلاق: التأكيد للمستفيدين (طلبة أولياء أمور - مجتمع محل ومجتمع خارجي)، بأن المؤسسة تسير وفق مبادئ معايير الجودة. ويمكن القول أن الاعتماد يعمل على:

- تعزيز مبدأ المساحة والإدارة الذاتية وترسيخ مبدأ المسؤولية والمشاركة لدى العاملين.
- يسهل تطوير وتحسين العمليات لتوفر معايير أداء وتقديم واضحة ومفيدة.
- تعزيز الولاء والاعتماد لدى الطلبة ومنتجي الجامعة.

ويمر الاعتماد بعدة خطوات لابد أن تكون وفقاً لترتيب معين لأن كل خطوة متصلة ومرتبطة بالخطوة التي تليها، فالجامعة التي تسعي للاعتماد المبدئي يجب أن تمر عبر عدة مراحل هي: وضع المعايير من قبل جهة رسمية، القيام بدراسة التقويم الذاتي للجامعة، زيارة فريق التقويم من الأقران، وإصدار حكم من قبل جهة الاعتماد (Coffey and Millsaps, 2004).
إجراء تطبيق ضمان الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي:

تم تحديد الإجراءات المتعلقة بتطبيق الاعتماد من هرمان (Harman, 1998) بخمس مراحل هي:

1- الدراسة الذاتية

أي أن تقوم الجامعة بإعداد دراسة تفصيلية تقدم بها وصفًا موضوعيًا دقيقًا لما تم بالفعل في جميع عنصرين منظومتها التعليمية، وفي اليمين عمل المجلس على إعداد دليل الغرض منه هو تقديم إرشادات قافية للمؤسسات التعليمية، حول كيفية إعداد دراسة التقييم الذاتي لبرامج الدراسات العليا الخاصة بالمستوى الأول من مستويات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي؛ وكذلك تقييمات تبين الوثائق المطلوبة لدعم موقف المؤسسة في كل معيار من معايير هذا المستوى. كما يوفر الدليل معلومات منظمة للجان التقييم عن المؤسسة التعليمية، فتساعدهم في الحكم على مدى تحقيق المؤسسة التعليمية معايير هذا المستوى وكتابة ملاحظاتهم حول كل منها في الفئات التي خصصت لذلك، ويتضمن الدليل تقييمات حول كيفية تعبئة المعلومات المطلوبة لكل معيار ومعياره الفرعية، والوثائق والأدلة المطلوبة للكشف عن مدى تحقيق البرنامج الأكاديمي كل معيار من معايير هذا المستوى، ويتضمن أيضًا جداول خاصة تساعد على تفريغ البيانات المطلوبة حول كل معيار. كما يشمل الجزء الثاني من الدليل خمسة عناوين فرعية، تقابل المعايير الخمسة لهذا المستوى من مستويات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وهي (مجلس الاعتماد وضمان جودة التعليم العالي، 2017):

المعيار الأول: رسالة البرنامج الأكاديمي وأهدافه ومخرجات التعلم.

المعيار الثاني: البرنامج الأكاديمي وأعضاء هيئة التدريس.

المعيار الثالث: إدارة البرنامج الأكاديمي.

المعيار الرابع: مراكز ومشاريع البرنامج الأكاديمي.

المعيار الخامس: موارد البرنامج الأكاديمي.

2- التقييم الخارجي:

ويتم فيها تشكيل لجنة أو عدد من اللجان المتخصصة المكونة من خبراء متميزين لدراسة الوثائق المقدمة من قبل الجامعة للتحقق مما جاء فيها، والتأكد من مصداقيتها.
3- الزيارات الميدانية:

يتم تشكيك فريق يقوم بعدم من الزيارات الميدانية للجامعة الراغبة في الحصول على الاعتماد
لإجراء المقابلات مع الأساتذة، والأداريين، والطلبة، للتعرف على اوضاع الجامعة، وتقييم مستواها
بشكل مباشر للتأكد من مصداقية الدراسة الذاتية.

4- القرار النهائي:

في هذه المرحلة تقوم الجهات المسؤولة عن منح الاعتماد بدراسة كافة التقارير، والتصويت
المقدمة لها من الجامعة، ومن اللجان المتخصصة، وفريق الزيارات الميدانية، ثم تتخذ قرارها في
ضوء مدى التزام الجامعة بالمتطلبات، والمعايير المطلوبة للاعتماد؛ والقرار إما أن يكون منح
الاعتماد بدون شروط، أو منح الاعتماد بشروط، أو رفض منح الاعتماد، ويتم منح الاعتماد لمدة من
الزمن بين 2 – 5– 10 سنوات، وذلك في ضوء وضع المؤسسة، وتاريخ تأسيسها.

دراسات سابقة: فيما يلي بعض الدراسات السابقة العربية والإنجليزية ذات العلاقة بهذه الدراسة:

(1) دراسة (Enemark, 2000): بعنوان "بناء نظام جودة في مؤسسات التعليم الجامعي".

هدفت الدراسة إلى بناء نظام لتأكيد الجودة في مؤسسات التعليم الجامعي بتعزيز برامج التعليم
للمستقبل بهذه المؤسسات وقد اقتضى تحقيق هذا الهدف تحقيق الأهداف المرحلية التالية: اقتراح
نموذج لتوثيق الجودة يساهم في تحسين البرامج التعليمية المستقبلية - في جامعة الأوروج - يقوم
على التعلم بالعمل، حيث يقسم الطلاب بعد تلقي المحاضرات إلى مجموعات من (4 – 6) طالب
يتولون تنفيذ مشروع للعمل بإشراف أحد أعضاء هيئة التدريس، لتوفير بيئة تعلم عالية الجودة
للطلاب داخل إطار هذه الجامعة، ونشر ثقافة الجودة الشاملة بالجامعة بجميع تشكيل وبناء إطار جودة
يقوم على التدريس والتحسين المستمر، خاصة لفهم التعليم المحلي، وكذا تنمية قدرات أعضاء هيئة
التدريس بالجامعة وتطوير أدائهم من خلال العمل كفريق، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على
المنهج الوريدي وتوصلت إلى نتائج أهمها: ان تطبيق نظام توثيق الجودة أدى إلى تحسين بيئة التعلم
وتحسين جودة أداء الطلاب، وان التقييم الخارجي ضروري لدعم التقييم الداخلي للمؤسسة شرطة
الا لا يتم في جو يتسم بالسلطوية، وأيضاً لنشر ثقافة الجودة الدور الهام والرئيس لتطوير التعليم
الجامعة، وبناءً على ذلك قدمت الدراسة وسائل متعددة لتوكيد الجودة يمكن أن تسهم بشكل كبير في تطوير أداء النظام المؤسسي بالتعليم الجامعي.

2) دراسة (Blum, 2006): عرضت الدراسة تجارب شبكة مؤلفة من 7 جامعات شمال المانيا، بيفكية نشر ثقافة الجودة بهذه الجامعات حيث تمّت مراقبة أدوات تطوير وتحسين جودة برامج البحث العلمي والتدريس، وكذلك اختيار مدى فاعلية المقاييس المستخدمة في قياس ثقافة الجودة بشكل مرن. ومن أهم النتائج التي قدمتها الدراسة: أن نشر ثقافة الجودة وتمييزها داخل المؤسسة يؤدي إلى تطوير وتحسين الجودة الشاملة بالمؤسسة بينما الاعتماد على المؤسسات الخارجية يؤدي في أحيان كثيرة إلى تزويج الحقائق والنتائج التي يمكن الوصول إليها، واعتبرت ثقافة الجودة مدخلاً مناسباً لتحقيق الجودة وقياسها بشكل مفصل وعادل، لأنها تعتمد على إجراءات شفافية تأخذ في الاعتبار مجموعات مختلفة من المشاركين.

3) دراسة (الدجاني، 2006): "واقع التخطيط الاستراتيجي في الجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة", هدفت الدراسة إلى التعرف على التخطيط الاستراتيجي في الجامعة الإسلامية في غزة من خلال تحليل الخطة الاستراتيجية في ضوء معايير الجودة التي أقرتها الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي في فلسطين، واستخدام البحوث المنشور في البحوث، ومنهج التحليل المحتوى باستناداً لوضوعيّة مكونة من (171) حالة، ووصفت على عينة الدراسة البالغة (58) فقرة ووزعت على عينة الدراسة البالغة (171) عنصراً، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: وضع مفهوم التخطيط الاستراتيجي لدى إدارة الجامعة بدرجة مرتفعة، ويعتبرون أن وجود التخطيط الاستراتيجي خطوة لازمة ومهمة لتحقيق الجودة الشاملة، ووجود ضعف في صياغة بعض جوانب الرؤية والرسالة والأهداف من حيث عمومية الرؤية وضعع استشرافها للمستقبل وشمولية بعض الأهداف وعدم دقة التعبير في بعض جوانب الرسالة.

4) دراسة (النشاشي، 2006): "تطوير أنموذج لضمان الجودة في الجامعات الأردنية في ضوء الواقع والنموذج العالمي", هدفت الدراسة إلى تطوير أنموذج لضمان الجودة في الجامعات الأردنية في ضوء الواقع والنموذج العالمي، واستخدمت الدراسة الأسلوب المسحي التدريبي عن طريق
معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي

مسح الأدبات المتوفرة وتحليلها، ومسح الواقع وقياس درجة تحقيق وتوفير البنية التحتية والبيئة الملائمة لنظام ضمان الجودة وثقافة الجودة في الجامعات الأردنية التي حازت على جائزة ضمان الجودة البريطانية، وهي الجامعة الأردنية، وجامعة العلوم والتكنولوجيا، وجامعة فيلدلتيا، وجامعة العلوم التطبيقية، وتكون مجتمع الدراسة من (58) عميدا، ورئيس قسم، وعضو هيئة تدريس في كلية الجامعة الأردنية، استخدمت الباحثة استبانة مكونة من (168)، للكشف عن واقع ضمان الجودة، وتوصلت إلى نتائج أهمها: إن الجامعات التي حققت معايير ضمان الجودة مازالت تعاني من الضعف في بعض المجالات مثل مجال إدارة المعرفة، وتوفير المعلومات التي تسهل المقارنة المرجعية، وعدم وجود قاعدة بيانات فعالة، عدم وجود تغطية واضحة للمفاهيم الخاصة بضمان الجودة في الجامعات، عدم وجود قيادة فعالة، وأظهرت النتائج أن المبادرات والسعى نحو تحقيق الجودة قد جاء على مستوى جميع الكليات، على مستوى فردي فقط، وأظهرت وجود مشكلة في التخطيط الاستراتيجي في الجامعات رغم أنه نقطة أساسية في التغيير والتطوير.

5) دراسة (الجبوري، وعدان، 2013): "معوقات التوافق مع معايير اتحاد الجامعات العربية لضمان الجودة والاعتماد - دراسة حالة في جامعة الموصل/ العراق"، علما الدراسة على تشخيص المعوقات التي تواجهها كليات الجامعة التي تتعلق بضمان الجودة، وتحليلها، واقتراح سبل تجاوزها، واعدة تدريس دراسة الحالة، واستخدام الباحثين أكثر من أداء مثل قائمة الفحص، والمقابلات، والزيارات الميدانية للكليات، وفحص الوثائق، والسجلات، وأهم المعوقات التي توصلت إليها الدراسة هي: عدم وضوح الدعم الإداري، وعدم اعتماد دورات الجودة كمطلب للترقية، وضعف التحفيز، وضعف الاهتمام بالتطبيق، والتوثيق، وخصوصًا في القيادة والإعلان، أما أهم المعوقات المالية فهي: عدم وجود ميزانية مستقلة لمشروع تأهيل الجامعة لضمان الجودة، وضعف الحوافز المالية، والمعنوية، وعدم وجود تغطية مالية مناسبة للدورات.

6) دراسة (بدرخان، والشوه، 2013): "المعوقات التي تتعثر تطبيق معايير النوعية وضمان الجودة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية"، وشهدت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تتعثر تطبيق معايير النوعية وضمان الجودة في الجامعات الأردنية من وجهة
نظر أعضاء هيئة التدريس، وقامت الباحثتان بتطوير استبانة تتكون من 47 فقرة وزعت على أعضاء هيئة التدريس، وكانت أبرز نتائج الدراسة أن أهم المعوقات تتسلق بالبحث العلمي، كما أنه لا توجد فروع ذات دلالة إحصائية في المعوقات التي تعتبر تطبيق النوعية، وضمان الجودة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لانتظار الجامعة، أو الكلية، وواستم الدراسة بالاهتمام بالبيئة التشريحي، والجهات التي تهم في رفع كفاءة أعضاء الهيئة التدريسية، والطلبة في البحث العلمي، وكذا اتخاذ الفرصة أمام أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في اتخاذ القرارات الجامعية المتعلقة بأمورهم، ومناقشتها.

(7) دراسة (محمد، 2015): "تجربة جامعة العلوم والتكنولوجيا في مجال ضمان جودة الأداء الأكاديمي الجامعي (كلية التعليم المفتوح أماندا)،"، هدفت الدراسة إلى عرض تجربة كلية التعليم المفتوح بجامعة العلوم والتكنولوجيا في مجال ضمان جودة الأداء الأكاديمي الجامعي، ومعرفة مستوى جودة الأداء الأكاديمي في الأقسام العلمية، ويكون مجتمع الدراسة من جميع الأقسام العلمية في الكلية، وأوضحت أهم نتائج الدراسة: وجود تطور مستمر في أنموذج الجودة، ووجود تحسن في مستوى الأداء الأكاديمي للعام الجامعي 2014م عن العام السابق، حيث بلغت نسبة التحسين 29.61%، وواستمر الدراسة الاستمرار في تطوير أنموذج الجودة الخاص بالجامعة في ضوء معايير، وميزات جهات الاعتماد الدولية، وفي ضوء معايير الأداء للجامعات العربية، والبدء بنشأة مؤسسة اعتماد أكاديمي تابعة للجامعة تساعد المؤسسات على تحقيقها.

(8) دراسة (النجار، وآخرون، 2015): "تطبيق معايير الجودة التعليمية في جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس"، هدفت الدراسة إلى معرفة معوقات تطبيق معايير الجودة التعليمية في جامعة العلوم والتكنولوجيا، من خلال الربع لدراسات سابقة واستعراض ما فيها من معوقات، والرجوع إلى المفاهيم الخاصة بالجودة التعليمية الشاملة، وتم الوصول لمجموعة من المعوقات تم تقسيمها إلى محاور هي: معوقات الأداء في العملية التعليمية، ومعوقات الأداء في البحث العلمي، وفي خدمة المجتمع، وفي الجوانب التنظيمية، ومن ثم ومن خلال استبانة مكونة من 36 عبارة في المجالات السابقة، تم تطبيق الاستبانة على أعضاء هيئة التدريس
معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي

في خمس كليات هي: الهندسة، والعلوم الطبية، والإدارية، وتقنية المعلومات، والحاسبات، وكلية العلوم الإنسانية، وبلغ عدد العينة 76 فرداً، وكانت أهم نتائج الدراسة هي: أهم المعوقات تتعلق بالبحث العلمي، وتلتها خدمة المجتمع، وقدمت الدراسة مجموعاً من التوصيات أهمها: زيادة الحوافز لأعضاء هيئة التدريس، وتوفير فرص للنورُغ العلمي لإجراء البحوث العلمية، وعقد مؤتمرات بصفة دورية، ومستمرة.

علاقة الدراسات السابقة مع هذه الدراسة:

من الاستعراض السريع لبعض الدراسات السابقة نلاحظ أنها تناولت الموضوع من جانبين رئيسيين هما:

- التأكيد على أهمية الاعتماد من خلال - ضمان تحسين مستوى أداء الطلبة، وضرورة التكوين الداخلي للجامعة وذلك لتحسين بيئة التعلم، وأهمية نشر ثقافة الجودة، ودور الجودة في تطوير النظام المؤسسي في التعليم الجامعي.

- توضيح لأهم معوقات ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم الجامعي.

واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة تجميع أكثر عدد ممكن من المعوقات في الجامعات الإهلية والحكومية المحلية والدينية والتي كان أهمها هي المعوقات المتعلقة بالبحث العلمي، وخدمة المجتمع، كما أن أهم نقاط الضعف في الجامعات هي التخطيط الاستراتيجي، وضعف نشر ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي، كما أكدت الدراسات التي تم استعراضها سابقا أهمية ودور الجودة في تحسين النظام المؤسسي للجامعات، ونظراً لانعدام الدراسات على الأخص اليمنية في هذا المجال تحديداً، عملت هذه الدراسة على البحث عن معوقات واقعية للجامعات اليمنية من خلال تحليل مضمون التقارير الرسمية الصادرة عن مجلس ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وهذا ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، ويفضّل ثراءً معرفياً تحتاجه المكتبة العربية عموماً والمكتبة اليمنية خصوصاً.

نتائج تحليل المحتوى وتفسيرها:
من خلال تحليل محتوى الأدبيات، والدراسات المتوفرة في مجال الجودة والاعتماد الأكاديمي ذات العلاقة بالبحث الحالي تم في البداية الاتجاه بمعنده وانخفاض ما يتعلق منها بمعلومات الاعتماد الأكاديمي. وان اختلاف التقييم حيث وجدت تحت مسمى قواعد، تحديات، أو مشاكل اتحادًا، تم لاحقًا دمج ما تشابه منها في فترة موحدة في مجموعات، وأفاد ما أختلف ومن ثم تم تصنيفها وتبويضها ضمن محاور محددة تجمع في فكرة واحدة، فيما يلي استعراض لهذه المراحل التي تم العمل عليها للخروج بالمعارف في صورتها النهائية، والتي أشارت إليها دراسات كل من: (خليل وعبد المطي، 2007، 100)، و(خليل، 2011، 306) و(الجبوري، وعدنان، 2013)، و(بدراخان، والشوه، 2013) والتي أكدت على مجموعة من المعوقات العامة منها:

- تدريب المستوى النوعي للتعليم بشكل عام وكذلك المستوى العام، ويرجع ذلك إلى التوسع في أعداد المتقدمين، وضع نماذج المواقف المخصصة للمؤسسات التعليمية.
- المستوى العلمي المتقدم لأعضاء هيئة التدريس أو لبعضهم على الأقل.
- تعقد عملية التدريس بكثرة متغيراتها (معلم - متعلم - بيئة تعليمية)، والتي تحد من فعاليتها.
- قلة استقرار الإدارة وسرعة تغير المسؤولون، مما لا يتيح لهم فرصة رسم الاستراتيجيات التدريبية وتنفيذها على المدى البعيد.
- ضعف نظام المعلوماتية في المجال التعليمي وعدم التنسيق بين مصادر المعلومات وانعكاساتها السلبية على عملية الاعتماد.
- الأخذ بفكرة الاعتماد سوف تتطلب نفقات كثيرة ليس فقط لعملية الاعتماد وإنما لاستيفاء المعايير المطلوبة.

وناقش (البرتوري، 2009)، المشاكل ذات المواجهة مؤسسات التعليم الجامعي في الدول العربية، ومن أبرزها انخفاض الانتاجية، وزيادة التكاليف، وكذا نقص الموارد المالية، وتبني أساليب غير فعالة لتحقيق الأهداف المنشودة، وتثنى مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين. وذكرت دراسة (2010) (Yuhong, Yang, Ming)، المشاكلات والمشكلات التي واجهت تأسيس نظام ضمان جودة التعليم العالي في الصين، ودراسة (الحكاري، 2007)، هدفت من الدراسة لتعرف على أبرز
الصعوبات التي تواجه الكليات، والجامعات بمدينة جدة، كما ناقش (Ahmed and Hamoon. 2007، التحديات، والعقبات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في دولة الإمارات، وبين (الغامدي، 2005)، أهم الاستراتيجيات المطلوبة لتطبيق ضمان الجودة، وذلك بعد مناقشته لأهم المعوقات عند تطبيق معايير الجودة في الجامعات السعودية، أما دراسة (الزاهري، 2005)، فقد هدفت إلى الكشف عن عدد من التحديات المجتمعية، والإقليمية التي تواجه مؤسسات التعليم العالي، وأمام ما توصلت إليه هو ضرورة الاعتناء بعض هيئة التدريس بداية من دقة اختيارها، ثم إعدادها، والاهتمام المستمر بتمكينه من تطوير قدراته، ومهاراته العلمية، والمهنية بعد حصوله على درجة الدكتوراه، واكت دراسة (النشاز، 2006)، أن الجامعات تعاني من الضعف في بعض المجالات مثل مجال إدارة المعرفة، وضعف توفر المعلومات التي تسهل المقارنة المرجعية، وعدم وجود قاعدة بيانات فعالة، وعدم وجود تغطية واضحة للمفاهيم الخاصة بضمان الجودة في الجامعات، وعدم وجود قيادة فعالة، أما دراسة (العضاي، 2015)، فقد أكدت على مجموعة من المعوقات مثل ضعف إدراك مفهوم التعلم مدى الحياة، يليه في الأهمية ضعف الدعم المالي المقدم للأبحاث العلمية، ومن قبلها أكدت على ذلك دراسة (الجبوري، وعندان، 2013)، التي اوردت مجموعة من المعوقات، والصعوبات التي تواجه تطبيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي في العراق، واكت دراسة (Enemark، 2000)، على ضرورة تحسين البرامج التعليمية كونها تعاني من عجز كبير في مستوى أداء اعضاء هيئة التدريس، وسياسة المناخ السلطوي، وأساليب التدريس القديمة، أما دراسة (بدرخان، والشوهد، 2013)، فأشترات إلى معوقات تنظيمية تتعلق بالثقافة التنظيمية للجامعات الأردنية.

وأضاف (الدليمي، والسراي، 2011)، مجموعة من التحديات، والمعوقات، مؤكدًا على شيوخ بعض مظاهر الفساد المالي، والإداري في بعض مراكز الجامعة، وأنشطتها، والأوضاع غير المستقرة التي تساهم في تفاقم مشكلة مؤسسات التعليم العالي، وفي اليمن ناقشت دراسة (حمرة، 2012) تجربة الاعتماد الأكاديمي، وأوردت عدد من المشكلات التي رافق تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، كما ناقشت مجموعة من الدراسات اليمنية جودة الجامعات اليمنية ومنها: دراسة (عجاش، 2004)، و (هاشم، 2008)، و (السباع وآخرون، 2010)، و (المعمري، 2015)، و (عباس، والعامري، 2020).
معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي

(2015)، الذي أكد على أن أكثر المشكلات والمعوقات هي شحة الموارد المالية، وغياب الأجهزة، ووسائل التعليم، وفي نقاشها لجودة الجامعات تطرفت لبعض المعوقات والمشكلات، وعملت دراسة (محمود، 2015)، على عرض تجربة جامعة العلوم والتكنولوجيا في مجال الاعتماد المتكاملة بشكلية التعليم المفتوح للعام الجامعي 2012 - 2013م، وتوصلت الدراسة إلى وجود تحسن كبير في مستوى جودة الأداء الأكاديمي للأساتذة العلمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، وبالمثل عملت دراسة (النجار، 2015)، على دراسة معوقات تطبيق معايير الجودة التعليمية في جامعة العلوم والتكنولوجيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وعملت دراسة (ناصر والسعيدي، 2017) على تحديد مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة ازالت للتعليم البدعية، وحصل معيار جودة مخرجات التعليم على المرتبة الأولى، وحصل معيار خطة تحسين الجودة على المرتبة الثانية، بينما حصل معيار جودة البرامج الأكاديمية على المرتبة الثالثة، ومعيار ضمان الجودة أتى في المرتبة الرابعة، وربما تفسر هذه النتائج بأنها كانت من وجهة نظر منتبسي الجامعة المستهدفة بها الدراسة، فكان من الطبيعي أن يأتي تقييمهم لصالح المؤسسة التي يعملون فيها، وذلك لأن دراسة (الحكيم، 2009، 92)، أكدت على أن الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل مشبعة، وذكر مجموعة من التحديات والمعوقات، مثل قدم المناهج وطرق التدريس، وقلة أو عدم توافر الحرفية الأكاديمية، وضعف أداء بعض أعضاء هيئة التدريس، وازدادحما الفاعلية بالطلبة، وعدم كفاية ومناسبة المكتبات، والمختبرات، وتيرة الخدمات الطلابية، ونقص الإمكانيات، وغياب الاستقلالية، والانغلاق عن المجتمع المحيط، ومحدودية نشاطات البحث العلمي، وجمال نظام التعليم العالي، ونقص تمويل التعليم العالي، ومع تعدد تلك الدراسات إلا أنه وبحسب علم الباحثين لم تناقش أي دراسة علمية عوائق تطبيق ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية، ومن هنا برزت أهمية هذه الدراسة في تحديد هذه العوائق، وتقديم توصيات للتغلب عليها، وتجاوزها، للسماح للجامعة اليمنية للقيام بدورها في إنتاج المعرفة وتطبيقاتها، في مستوى من الكفاءة والفاعلية، واعتماد الباحثين على مجموعة من التقارير الخاصة بمجلس الاعتماد وضمان الجودة حول تجارب تقييمها لبعض البرامج في الجامعات الأهلية، والحكومية خلال الفترة من 7/7/2017، وحتى 7/7/2018م، إضافة لما سبق عرضه من دراسات وادبيات الجودة
معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي

wij نعم الرحمان الشرجي

والاعتماد الأكاديمي. ويرى الباحثان أن معوقات تطبيق نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية تمثلت في أربعة أقسام رئيسية وهي كالآتي:

1- معوقات قيادية:

- ضعف كفاءة الإداريين، وبعض القيادة الأكاديمية.
- هيمنة القطاع الإداري على القطاع الأكاديمي.
- الخوف من التغيير، وعدم القدرة على اتخاذ القرارات.
- ضعف الاهتمام بتأهيل أعضاء هيئة التدريس، ومساعديهم، وضعف التنمية المهنية لهم، وللإداريين.
- غياب نظام تقوم الأداء للمؤسسات الإدارية، والعملين.
- تدني مستوى الكفاءة الداخلية، وضعف القدرة على القيام بالتخطيط والمتابعة والرصد والتقييم.
- ضعف قنوات الاتصال بين أقسام وإدارات الجامعة.
- تغليب النظام التقليدي، وإهمال أعمال الفكر.
- سيادة الفكر السلطوي عند القيادة الإدارية، والإدارية.
- عدم اعتماد دورات الجودة كمطلب للترقية.
- غياب وحدة التوجيه، والقيادة.
- عدم مراعاة مبادئ الديمقراطية في اختيار القيادات الجامعية.

2- معوقات تنظيمية:

- تقادم الهياكل الإدارية، والتشييس بقيم، وثقافة تنظيمية يصعب الانفصال منها.
- الاعتماد على المركزية، وإضعاف دور مجموعات العمل، والمجالس.
- ضعف الثقة في أعضاء هيئة التدريس.
- غياب الاستقلالية المالية في الجامعات الحكومية بسبب السيطرة المركزية على الموارد المالية من قبل وزارة المالية.
- ضعف الاهتمام بالتطبيق.
- غياب الجانب التطبيقي في الدورات.
مواقع تطبيق نظام ضمان الجودةوالاعتماد الأكاديمي

م. د. عبد الرحمن الشرجي

- عدم الاطلاع على التجارب السابقة.
- قصور في الدعاية والإعلان.
- عدم إشراك شعبة الجودة في الكلية بتصياغة معايير التدريب المستمر.
- ضعف التفكير بالفوارق التشغيلية.

3- موقعة تعليمية ومعرفية:
- التعليم المعتمد على التلفين، والاستظهار، بدلاً من التحليل، والاستنتاج، والابتكار.
- ضعف إدراك مفهوم (التعلم مدى الحياة).
- الطابع التقليدي لأساليب التدريس.
- المناهج التقليدية غير المواقعية للتطورات، واحتياجات سوق العمل.
- تقدم المناهج الدراسية، ونقص الكتب بالمكتبات وقلة المعامل والمختبرات، ناهيك عن الافتقار إلى البنية التحتية الإلكترونية.
- ضعف مؤهلات أعضاء هيئات التدريس.

4- موقعة البحث العلمي، وخدمة المجتمع:
- انحصر البحث العلمي لغرض الترقية، والتآليف لغرض الكسب المالي.
- ضعف الدعم المالي المقدم للأبحاث العلمية.
- زيادة العبء التدريسي على حساب البحث العلمي.
- ضعف الاهتمام بالبحث العلمي.
- قلة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الشراكة مع المراكز البحثية العالمية.
- ضعف إمكانية المكتبات وقصور في تقديم خدماتها البحثية، والمعرفية.
- ضعف دور الجامعة في خدمة المجتمع.
- قلة الاهتمام بتنظيم المؤتمرات العلمية بصفة دورية.
- غياب خريطة بحثية محددة للبحث العلمي على مستوى التخصص.
- عدم تشجيع البحوث المشتركة مع مراكز أبحاث عالمية، وإقليمية.
- ضعف الإمكانيات المادية المتاحة للكليات للمشاركة في خدمة المجتمع.

كما يمكن إضافة معوقات مالية تتمثل في:

- عدم وجود ميزانية مستقلة لمشروع تأهيل الجامعة لضمان الجودة.
- ضعف الحوافز المالية والمعرفة لأعضاء هيئة التدريس.
- عدم وجود تغطية مالية مناسبة للدورات.

النصوصات:

بناءً على نتائج تحليل المحتوى للدراسات السابقة، والتقارير الرسمية لمجلس الاعتماد، يرى الباحثان أن التوصيات الأتية يمكن أن تساعد في التغلب على معوقات الاعتماد والجودة في اليمن:

- الاستعانة بخبرة دولية لها باع طويل، وتوفير عربية في مجال جودة التعليم العالي للإشراف على تدريب القيادات الأكاديمية في الجامعات، والإشراف على تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد.

- إنشاء بيئة سياسية داعمة للتنوع والحرية الأكاديمية، مع توفير تمويل يشجع الجامعات على المناقحة وفق المستوى العالمي، إكتساب المؤشرات التي تحقق مقاييس الجودة، ومعاييرها.

- الاستفادة من البيئة المحيطة، والتضمن معها، بما يفيد في إيجاد مخرجات تربوية، وأكاديمية معدة إعداداً من حيث تحقيق أهداف المجتمع.

- توفير الالة مراجعة داخلية تضمن تحقيقاً دقيقاً لوقائع الجامعة، وتقدم تقيماً نافذاً يهدف إلى التحسين والتطوير بالاستفادة من التجارب الدولية، وبما يسهل في إثراء الخبرات الأكاديمية، والاستفادة من الأفكار والمفاهيم الجديدة والتي يمكن تعلمها وتبنيها مثل: مفهوم "مخرجات التعليم" الذي يساعد على إعداد متخرجين بمستوى جودة عالي.

- توفير الالة للمساءلة (نظام للمساءلة) يعمل على تحقيق شفافية في الآداء الأكاديمي ويعززه.

- تشكيل وحدات جودة بكل كلية على أن يتناولها أعضاء ذو كفاءة عالية، مع توفير ميزانية مالية وعطاؤهما الصلاحيات اللازمة لتمارسة عملهم والنجاح فيه للقضاء على صعوبات ومعوقات الحصول على الاعتماد، وذلك من خلال العمل على الآتي:
1- نشر ثقافة الجودة بين منتسبي الجامعة.
2- مساعدة الجامعات على تحديد فلسفتها (الرؤية - الرسالة - الأهداف) بحيث تكون واضحة
المعالم، وعصرية، وتواكب التطورات.
3- تدريب وتأهيل أعضاء هيئة التدريس و مساعدتهم، ومتابعة تنوع طرق التعليم والتعلم، وتفعيل استخدام التقنيات الحديثة.
4- تنمية أعضاء هيئة التدريس، وتصبحهم بأدوارهم البحثية، والتدريسية بعد اختيارهم وفق
كفاءاتهم وقدرتهم على التواصل مع الطلبة.
5- إشراك الطلبة في اختيار المساقات وتحديثها.
6- وضع مناهج ومساقات دراسية مرتبطة باليات نقل المعرفة، وتقنية التعليم، والمواقع
البحثية بعيداً عن تقليدية التدريس، والتعليم بالصم والحفظ (ثقافة الذاكرة) بما
يضمن الحداثة - الموافقة - التفكير التحليلي - التعلم الذاتي - اكتساب المهارة.
- وضع نظام متابعة وقيمة للمتخرجين لقياس مدى امتلاكهم للمهارات والقدرات التي تعينهم على
التعامل مع سوق العمل بنجاح، ووضع قواعد لتوزيع الأجور الإضافية، والحوافز، والامتيازات
الخاصة مثل البعثات، والمنح.
- توجيه البحث العلمي نحو أهداف التنمية، والمشكلات الوطنية، وتقديم الدعم المالي اللازم لإنتاج
ابحاث علمية ذات مستوى علمي رفيع.
- الاهتمام بتشجيع حرية الفكر والتعبير، والتفكير النقدي، والأبداعي عند الطلبة والسماح لهم
بتقديم الآراء، والمقترحات بما يتوافق مع اخلاقيات وقيم العمل.

المقترحات:
- عمل دراسات ميدانية من وجهة نظر الممارسين بناء على نتائج هذه الدراسة وذلك لمعرفة مستوى
الاعتقاد التي تسببا هذه العوامل على الجامعات اليمنية مما يساعد للتعامل معها بطريقة عملية وفعالة.
- نشر ثقافة الجودة لدى القيادة الجامعية، واقنعها بأهمية التغيير، وتحسين الإداء، وأهمية الاعتماد
لتحقيق ذلك.
معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي

- الاهتمام بالحافز المادي ووضع نظام للحافز (معنوي ومادي) لأعضاء هيئة التدريس لرفع مستوى الولاء والانتماء للجامعة عند عضو هيئة التدريس.

- الاهتمام بالمكتبات والمؤسسات والصالات الرياضية، والبنية التحتية اللازمة لبدء العمل التشغيلي (الآكاديمي).

- خفض الساعات التدريسية لعضو هيئة التدريس الذي يقوم بإيجاز بحث علمي.

- العمل على ربط الجامعة بالمجتمع والاستفادة من عضو هيئة التدريس لبحث قضاياه، وحل مشكلاته، وتقديم الدورات التدريبية التي يحتاجها المجتمع وبأسعار رمزية، وكذا تقديم الاستشارات، والمحاضرات، والمناهج التدريبية للمجتمع.

- تعزيز فرص المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية المهمة لرفع مستوى القوة بين أعضاء هيئة التدريس.

- وأخيراً يقترح الباحثان إجراء دراسة كمية لمعرفة المعوقات للاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية.

المراجع:


- معيقات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.
  - بردي، و جلالر، و اليقانيس، مارجريت، ورون، وروزليندا (2006). الإدارة التعليمية
    الاستراتيجية – الجودة – الموارد، ترجمة بهاء شاهين، مجموعة النيل العربية، القاهرة:
    جمهورية مصر العربية.

- بدرخان، و الشوه، سوسن، هناء (2013). المعيقات التي تعترض تطبيق معايير النوعية
  وضمان الجودة في الجامعات الأردية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، المجلة
  العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، مجلة عربية علمية محكمة فصلية تصدر عن الأمانة
  العامة لاتحاد الجامعات العربية، المجلد السادس، العدد الثالث عشر، 2013م، صنعاء: اليمن.
- الترثوري، محمد عوض (2009). إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، شبكة
  النظام العربي.

- الجبوري، وعدنان، ميسر، وهمام (2013). معيقات التوافق مع معايير أتحاد الجامعات
  العربية لضمان الجودة والاعتماد "حالة دراسية في جامعة الموصل / العراق"، بحث منشور في
  المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد الرابع عشر، المجلد السادس، 2013.
- الحكيمي، عبداللطيف حسين حيدر (2012). الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي العربي -
  نظرة نقدية، قضية العدد، المجلة السعودية للتعليم العالي، العدد السابع.
- حمزة، اسوان عبدالله (2012). تجربة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في ضمان الجودة
  والاعتماد الأكاديمي، بحث منشور في المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد
  (101) 2012.

- الحكاري، لما بنت حسن بن علي (2007). مدى إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة على
  الكليات الأهلية بمدينة جدة، جامعة أم القرى، رسالة ماجستير، قسم الإدارة التربوية والتخطيط,
  كلية التربية، مكة المكرمة: المملكة العربية السعودية.
- حسين، سلامة عبد العظيم (2004). الاعتماد وضمان الجودة في التعليم، دار النهضة العربية
  للنشر، القاهرة: جمهورية مصر العربية.
الخطيب والخطيب، أحمد ورداح (2004). أدارة الجودة الشاملة تطبيقات تربوية، دراسة أعدت
بتقلم من مكتب التربية العربي لدول الخليج، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض:
المملكة العربية السعودية.

خليل، نبيل سعيد (2011). إدارة الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في المؤسسات التربوية،
دار الفجر للنشر والتوزيع ط1، القاهرة: جمهورية مصر العربية.

خليل، وعبد المعطي، عمر سيد واعبد حسن (2007). معايير ضمان جودة واعتماد المؤسسة
telemicية المصرية في ضوء تجارب وخبرات بعض الدول المتقدمة، المؤتمر العلمي الثاني
للتربيه- بعنوان "ضمان واعتماد مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي", في الفترة من 23-
24 مايو 2007م، كلية التربية، جامعة الفيوم، المجلد الأول، 2007م.

الدليحي والسراشي، جمال داوود، وعمر عصاب (2011). التحديات التي تواجه مطابقات
الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم الجامعي في الجامعات الخاصة، بحث مقدم للمؤتمر
العربي الدولي لضمان التعليم العالي، المنعقد في 10 – 12/5/2011م، الجامعة الخليجية،
مملكة البحرين.

السيسي، عقيله، جمال وفتيحي ، (2010). ثقاقة الجودة الشاملة بمدارس التعليم العام على
ضوء تطبيق ضمان جودة التعليم والاعتماد، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الثامن عشر،
عدد (69)، مارس 2010م.

الساموي، والمخاليфи عبدهرقيق، وسلمان (2005). الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في
جامعة تعز- الواقع والرؤية المستقبلية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للتعليم العالي حول
تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث، صنعاء: اليمن، 10-12
أكتوبر.

السعيدي، والحياني، محمد زين، وناصر سعيد (2017). مدى تطبيق معايير ضمان الجودة
والاعتماد الأكاديمي في جامعة ازال للتنمية البشرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس،
بحث منشور في المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد العاشر، العدد (31).

مجلة جامعة الناصر
موقفات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي

- السبع، سعاد سالم واخرون (2010). تطوير برنامج إعداد معلم اللغة العربية في كلية التربية - جامعة صنعاء في ضوء معايير الجودة الشاملة، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد (5)، المجلد (3).


- المجمُوع الوسيط، المجموع العربي الوسيط، 1986م.

- المعرفة، مجلة شهرية تصدر عن وزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية، (2010)، العدد (186) شوال 1431هـ - سبتمبر 2010م، ملف العدد "جودة التعليم والاعتماد المدرسي".


- مجلس الاعتماد الإداري وضمان جودة التعليم العالي (سبتمبر، 2013). الإطار المرجعي لأنشطة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، معايير المستوى الأول، وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية اليمنية.


Al-Nasser University Journal

A Scientific Refereed Journal Issued Biannually by Al-Nasser University
Eighth Year - No.(16) - Vol.(1) - Jul\Dec 2020

Managing Editor
Prof Abdullah Tahish

Editor
Dr. Mohammed Shawqi Nasser

Advisory Board
Prof Salam Aboud Hasan, Iraq
Prof Jameel Abdurab EL-Maqtari, Yemen
Prof Saleh Salem Abdullah Bahaj, Yemen
Prof Hasan Naser Ahmed Sarar, Yemen
Prof Abdulrahman Esh-shuja, Yemen
Prof Abdulwali Mohammed Al-Aghberi, Yemen
Prof Ali Ahmed Yahya El-Qaedi, Yemen
Prof Mohammed Husein Khago, Yemen
Prof Yusof Mohammed El-Owadhi, Malay
Prof Saeed Munasir El-Ghalebi, Yemen
Prof Ahmed Lutf Essayed, Egypt
Prof Hamoud Mohammed El-Faqeeh, Yemen
Prof Muna Bent Rajeh Errajeh, KSA

Editorial Board
Dr. Munir Ahmed Al-Aghberi
Dr. Anwar Mohammed Masoud
Dr. Abdulkareem Qasim Ezzumor
Dr. Mansour Ezzabadi
Dr. Iman Abdullah El-Mahdi
Dr. Mohammed Abdullah El-Kuhali
Dr. Fahd Saleh Ali Alkhayat
Dr. Yasser Ahmed El-Math-haji

Deposit Number at National Book House-Sana’a (630/2013)

Al-Nasser University Journal aims at giving scholars a chance to publish their Arabic and English research papers in the various fields of humanities and applied sciences.